إنه من المؤكد أن معدل الوفاة بين المتزوجين من الجنسين أقل من معدل الوفاة بين غير المتزوجين وذلك في مختلف الأعمار. يستطرد التقرير قائلاً: وبناء على ذلك يمكن القول بأن الزواج شيء مفيد صحيًا للرجل والمرأة على السواء، حتى إن أخطار الحمل والولادة قد تضاءلت فأصبحت لا تشكل خطرًا على حياة الأم وقال التقرير:

أن متوسط سن الزواج في العالم كله اليوم هو ٢٤ سنة للمرأة و٢٧ للرجل وهو سن أقل من متوسط سن الزواج منذ سنوات.

- **نلاحظ من خلال هذا التحليل أنه سوف** يختلف عن نظرية مالتس في السكان التي تبعد عن الدين وترك العلاقة بين الرجل والمرأة مباحة وفوضى حتى إنه في انتقادها نرى الناقدين لها قد عابوا عليها البعد عن الدين وفيما يلي عرض للنظرية والانتقادات الموجهة إليها:

ثانيا: نظرية مالتس في السكان

ويعتبر مالتس أحد أربعة من كبار الاقتصاديين الكلاسيك: وهم سميث ومالتس، ريكاردو، وجون ستيوارت ميل.

حيث أثروا علم الاقتصاد بفكرهم المادي، وأثروا فيه

- وقد أثر في نشوء هذه النظرية عوامل منها:

بدايات الثورة الصناعية في انجلترا رغم ما حدث بعد ذلك من تقدم في كافة المجالات الصناعية والزراعية.

الثورة الفرنسية

تقول النظرية: الإنسان لكي يستمر في الحياة، يحتاج إلى استهلاك المواد الغذائية.

زيادة حجم السكان ـ تؤدي إلى زيادة الكمية من الإنتاج الغذائي، لكن زيادة السكان يحكمها قانون حيوي حيث يتزايدون طبقا لمتوالية هندسية [١، ٢، ٤، ٨، ١٦...] وهكذا.

على حين أنه ليس هناك مثل هذا القانون الذي يحكم تزايد الإنتاج الغذائي، حيث يزيد هذا الإنتاج طبقا لمتوالية عددية [١، ٢، ٣، ٤، ٥....]

ومعنى ذلك أن أي زيادة في السكان يقابلها نقص في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي.

بحيث لو قسمنا معدل زيادة السكان على معدل زيادة الإنتاج التي تلهث لملاحقة الزيادة السكانية، ولن تلحقه أبدا...طالما أن السكان ـ كما يقول مالتس ـ يتزايدون بمتوالية هندسية وزيادة الإنتاج الغذائي تتم متوالية عددية ـ فسوف نجد أن المعدل الناتج من القسمة في تناقص مستمر...مع مرور الزمن وطبقا لمنطق مالتس، سنجد أن القانون تدعمه رغبتان:

١- رغبة الإنسان أو الجنس البشري في التكاثر والزيادة طبقا لمتوالية هندسية

٢- ولكي يستمر الإنسان في البقاء فإنه يحتاج إلى استهلاك للغذاء رغبة منه في الحياة.

إلا أنه يترتب على هذه الدعائم التي استند إليها مالتس في قانونه كما أشرنا نتيجة مؤداها [أن نصيب الفرد الواحد من الغذاء يميل إلى النقصان مع الزمن].

وسوف يؤدي بنا نقصان نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي ـ طبقاً لتحليل مالتس ـ إلى نتائج بعضها إيجابي أي توجد معه هذا النقصان فعلاً كالموت والمجاعات والأوبئة والحروب وكلها تحمل معنى الأزمات والكوارث.

وبعض سلبي حيث يتجنب الإنسان بها وقوع هذه الأزمات وهذه الكوارث مثل:

١- تأجيل الزواج

٢- الامتناع من ممارسة الجنس حتى في ظل الزواج

٣- التزام العفة كما يقول مالتس في تعبيره..

والملاحظ أن هذه الموانع السلبية كلها ضد الفطرة كما أن الموانع الإيجابية لم تشر إلى علاج الكوارث الطبيعية التي تصيب الإنتاج الزراعي الغذائي.

وهذا وارد ويتكرر حدوثه على فترات من الزمن أي كل سبع سنوات حيث يذكر القرآن:

قال تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾[سورة يوسف: الآيات ٤٧ ـ ٤٩].

وهنا في سورة يوسف وردت الكارثة الطبيعية للإنتاج الغذائي إلا أن القرآن على لسان النبي يوسف أورد الحل الذي يتلخص في:

١ - زيادة الادخار في سنوات الرخاء مع بيان الطريقة الفنية العلمية في كيفية حفظ هذه دون أن يصيبه تلف وهي أن يظل المنتج الغذائي الزراعي في سنبله

٢- نقصان الاستهلاك في سنوات الكساد

٣- التخطيط السليم لإدارة هذه الأزمات

ونلاحظ هنا أن مدة الدورة التجارية طولها ٧ سبع سنوات...

كما نلاحظ أيضا أن التخطيط السليم سوف يعالج نتائج قانون مالتس وهي البؤس والرذيلة (أي الفقر والرذيلة) حيث يؤدي التخطيط إلى عملية توازن الادخار والاستثمار والاستهلاك حسب احتياج كل دورة اقتصادية.

- هذا وإذا كانت مشكلة علم الاقتصاد من وجهة نظر الاقتصادي عموما هي الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في مواجهة إشباع الغذاء والاحتياجات الضرورية للإنسان ـ ولعل هذه القاعدة التي استند إليها مالتس ـ حين صاغ قانونه المشار إليه فسوف نجد أن الاقتصاد الإسلامي يبني نظامه على أساس «الوفرة النسبية للموارد الاقتصادية» والتي تؤدي إلى إشباع كامل لحاجات الإنسان وغير الإنسان من حيوان وأي دابة على وجه الأرض

- ولعل آيات سورة الحجر وسورة يوسف وسورة هود توضح ذلك...مع ملاحظة أن الله إذا كان هو الخالق فإنه هو الرازق قد كفل وضمن الرزق للإنسان والحيوان وكل دابة على وجه الأرض.

ولا يعقل أن يخلق الله هذه الكائنات ويتركها تعاني من ندرة الموارد الاقتصادية، وتعاني من الفقر والرذيلة.

وإذا نظرنا بشيء من التحليل للفكر الاقتصادي الوضعي وبالذات في نظرية مالتس التي نحن بصددها فسنجد أن نتائج نظريته تؤدي إلى:

- تحقير الإنسان والإقلال من شأنه.

- نجدها أيضا تنافي الفهم الصحيح للدين، مما يترتب عليه اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية ضارة.

- وإذا كان هذا هو رأي الاقتصاديين المعارضين لهذا القانون ـ والعجيب أن منهم «ماركس» الذي قال عنه «إن هذا القانون سُبَّة في جبين الإنسانية» ـ إلا أن المؤيدين له يرون أنه:

قانون صحيح، له درجة من الصحة تعادل الدرجة التي يتمتع بها قانون «نيوتن» عن الجاذبية..وعلى رأسهم «ريكاردو» وبنوا عليه نظرياتهم في:

١- الأجور

٢- الربح

٣- النمو الاقتصادي

ويرجع الخلاف بين المؤيدين والمعارضين للقانون إلى أن القرن ١٨ السابق على ظهور قانون مالتس شهد زيادة كبيرة سريعة في السكان، ومن ناحية أخرى كان هناك ما يدل على زيادة الإنتاج الغذائي زيادة سريعة بسبب تطبيق التقنيات الحديثة في الزراعة.

- ورأى المؤيدون أن هذه الزيادة السكانية تعتبر ظاهرة إيجابية

وكان منهم الإنجليزي «هيوم» وكان هذا هو رأي «ابن خلدون» في مقدمته أيضا قبل «هيوم» بأربعة قرون.

ولقد شارك رأي بعض الاقتصاديين رأي مالتس في تشاؤمه إزاء ملاحقة الزيادة في الإنتاج للزيادة السكانية ورأوا في ذلك تقاعس معدل النمو في الموارد الاقتصادية عن معدل نمو الطلب عليها، وكان ذلك من

خلال الجدل الذي دار أثناء ما حدث في أوائل السبعينات في القرن العشرين.

وكلا الرأيين يعكس تشاؤمًا إزاء المستقبل الاقتصادي للعالم.

- ويمضي بنا تحليل نظرية مالتس من خلال آراء الاقتصاديين الكلاسيك أو التقليديين، فقد اقترن هذا التشاؤم من جانبهم بعدم قبولهم للتغيير الجذري بالثورة رغم التقدم في أساليب الإنتاج الزراعي الصناعي أثناء الثورة الفرنسية، حيث اقترن قلقهم من عدم ملاحقة الموارد الطبيعية لتلبية حاجات النمو، بالقلق على ما يسببه النمو الاقتصادي من تدهور البيئة وما يسببه من أمراض اجتماعية تهدد تماسك العائلة والمجتمع وحرية الفرد والديمقراطية السياسية مع تضاؤل الأمل بمستقبل التنمية في الدول. ونلاحظ هنا أن كل الاقتصاديين بنوا نظرياتهم على أساس فروض مادية بحته تؤدي إلى نتائج مادية ونتائج اجتماعية وأخلاقية تدمر كل الافتراضات التي افترضوها.
- أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فقد وضع لتطبيقاته أساسًا روحيًا أخلاقيًا أولًا، ثم وضع الأساس المادي التطبيقي ثانيًا.
- مثلًا كل الأعمال المبنية على أساس الإيمان ـ وهو أساس عقائدي بحت ـ تؤدي إلى تطبيقات مرتبطة به ومنها التطبيقات المادية
- الذين آمنوا وعملوا الصالحات

- العمل هنا يستند على أساس الإيمان وليس أي عمل بل هو عمل صالح نافع للفرد والجماعة والأمة.
- ثم أتبع ذلك بإنفاق المال في مصارفه وهو الزكاة
- أقيموا الصلاة ـ روحي أخلاقي ـ ثم أتبع إقامة الصلاة بإيتاء الزكاة وكلنا يعرف أن الزكاة وتوزيعها في مصارفها لها ضوابط حتى تؤتى ثمارها عند الخالق.

١- إنفاق الزكاة على المحتاجين فيه إغناء لهم ورفع حد الكفاف، مع تقريب الفوارق الطبقية فلا يوجد:

- طبقة رأسمالية
- طبقة بورجوازية
- طبقة بلوروتاريا

مع تداول رأس المال بين الجميع حتى لا يكون دولة بين الأغنياء فقط (الرأسماليين)..

٢- تجنب الاكتناز حتى لا يحجب رأس المال عن تأدية وظيفته، وهي الاستثمار في المشاريع التي يعود ربحها على المجتمع ككل.. حيث إن دوام الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإلى إيجاد فرص عمل، وارتفاع مستوى الدخل من أجور وأرباح

٣- عدم التعامل: «بالفائدة» والتي تعني الاستغلال مع ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة تحمل المشروع أعباء الدين من فوائد

٤- توجيه الإنتاج والاستثمار إلى مشاريع تؤدي إلى زيادة مستوى الدخول وتعود بالنفع على المجتمع، بدلاً من توجيهه إلى المشاريع المحرمة، وبدلا من إنفاق المليارات على أسلحة الدمار الشامل، وإهلاك الحرث والنسل.

- ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ﴾(البقرة: الآية ٢٦١).

- رأس المال المنفق= الحبة الأولى ومنها:

١- إنشاء المشروع ذي الجدوى الحلال

٢- إيجاد فرص عمل أكثر لطالبي العمل

٣- زيادة في الإنتاج زراعيا أو صناعيا

وليس وارداً هنا المتواليات الهندسية والعددية

٤- رفع مستوى الدخل من أرباح أو أجور لطبقات أصحاب رءوس الأموال وللعمال.

٥- ارتفاع مستوى دخول العاملين في هذا المشروع سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للمشاريع الأخرى.

٦- قيام أصحاب هذه الدخول بدفع زكاة أموالهم، وبالتالي توزيعها في مصارفها، وما يترتب على ذلك من زيادة في الإنتاج والعرض والطلب...وهكذا...

إذا أخذنا في الاعتبار أن العاملين في المشاريع المختلفة يكونون منتجين ومستهلكين للمشاريع الأخرى مما يترتب عليه زيادة الناتج القومي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية التي تعني غالبية تغطية الزيادة السكانية.

هذا ويمكن لنا القول بأن غالبية المشروعات يترتب على إنشائه إنشاء مشاريع أخرى مشتقة من المشروع الأول بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وأقرب تشبيه لذلك الخلية التي تتكاثر وتتوالد، فمثل الحبة مثل الخلية ينبثق منها خلايا متعددة، وربما يكون من المطاعن التي نطعن بها نظرية مالتس هي أنها لم تبين لنا كيف قامت بقياس الزيادة السكانية بالمتوالية الهندسية، وزيادة الإنتاج الغذائي بالمتوالية العددية بالرغم من أن طرق الإحصاء والرياضة لم تصل حتى اليوم إلى درجة القدرة على ذلك، ناهيك عن عصر نشوء النظرية.

وفي النظام الاقتصادي الإسلامي فإن الخالق الرازق لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات والأرض، ويعلم مستقر كل دابة ومستودعها والكون كله في كتاب عنده لا يضل ربي ولا ينسى. لقد أحصاه وعدّه عدّا.

وبذلك يكون النظام الاقتصاد الإسلامي قد أصاب نظرية مالتس في مقتل.

إن إهمال النظرية لعامل الدين، وتحقيرها لقيمة الإنسان، وتفسيرها للسلوك الإنساني تفسيرًا ماديًا، حيث يتكاثر إذا زاد الغذاء ويتناقص إذا قل الغذاء كالحيوان، ليس هناك فروق بينهما فهو «كالفئران في مخزن للحبوب» التي تتكاثر مع زيادة الحبوب وتتناقص إذا قلت الحبوب.

ولعل هذا جعل رجال الدين والمتدينين عموما يرون أن النظرية منافية للحس السليم كما يرون أنها انطوت على ذم النظام الكونى الذي تصوره النظرية على نحو يتعارض مع فكرة الألوهية المجردة من أي نقص.

وهذا مما يخالف النظام الإسلامي القائم على وجود إله خالق رازق يعلم غيب السماوات والأرض وما فيهما من مخلوقات ...وقدر في الأرض أقواتها وكفل رزق كل دابة. ولعل هذا يعتبر المطعن الثاني الذي يقوض النظرية من أساسها.

ولكي نكمل تحليل النظرية وتفسيراتها نثير هذا السؤال كيف عالجت النظرية مشكلة الفقر والفقراء؟

أشرنا فيما سبق أن النظرية نشأت في أوائل الثورة الفرنسية وفي ظل الخطى السريعة للثورة الصناعية في انجلترا ..

وقد اقترنت هذه الثورات بتزايد الفروق الطبقية بين أفراد المجتمع وزادت حدة الثراء في جانب وحدة الفقر في جانب آخر من طبقات المجتمع...فكانت طبقة الرأسمالية وطبقة الفقراء من عمال...ورأت النظرية أن ارتفاع مستوى الأجور [طبقا لتفسيرها المادي] سوف يعود بالبؤس والفقر نتيجة تطبيق قانون الفقر والفقراء حيث يؤدي ارتفاع مستوى الأجور إلى الزيادة السكانية وبالتالي زيادة العمال مما يؤدي بمستوى الأجور إلى الانخفاض. معنى ذلك أن انخفاض مستوى الأجور لا يرجع إلى تحكم الرأسماليين واستغلالهم للعمال وإنما يعود ـ طبقا لمنطوق النظرية ومنطقها ـ إلى الزيادة في معدل المواليد وليس إلى الاستغلال الرأسمالي، وفي الأجل الطويل فإنه لا يكون هناك نفع أو فائدة من دفع أجور أعلى للعمال طالما أن الزيادة في معدل المواليد أي الزيادة السكانية سوف تلتهم أي زيادة ناتجة من الأجور مما يؤدي بالتالي إلى الرجوع بمستوى الأجور أو المستوى المعيشي إلى مستوى الكفاف.

ومن ناحية أخرى فإنه تطبيقا لقانون الفقر الذي يقضي بتقديم الدعم للفقراء للتخفيف من حدة مشكلتهم فهذا سوف يؤدي إلى زيادة رفع مستوى معيشتهم نسبياً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم السكان، وهذه الزيادة السكانية سوف تلتهم أيضا أي زيادة في مستوى المعيشة نتيجة لهذا الدعم، مما يؤدي إلى العودة بمستوى المعيشة والأجور إما إلى الكفاف أو أقل من الكفاف.

إذن نظرية مالتس في السكان وهي بصدد تفسير أو معالجة مشكلة الفقر تقضي بأن اتجاه الأجر إلى الانخفاض إلى مستوى الكفاف إذا زاد الأجر عن هذا المستوى واتجاه الأجر إلى الزيادة إلى مستوى الكفاف إذا كان الأجر أقل من هذا المستوى.

وكل هذه التغيرات من حيث الانخفاض والارتفاع تعود إلى حجم السكان زيادة أو نقصا حسبما تزيد أو تنقص كمية الغذاء المنتجة أو المتاحة لا إلى استغلال «الرأسمالي».

شرط واحد فقط اشترطته النظرية لاستمرار الأجور عند مستوى أعلى من مستوى الكفاف، وهو استمرار طلب «الرأسماليين» على العمال.

ويعود استمرار هذا الطلب في حالة استجابة عرض العمال، وزيادة طلب الرأسماليين على العمال سوف تمنع الأجور من الانخفاض.

ولكي يزيد هذا الطلب من جانب الرأسماليين وهذا العرض من جانب العمال لا بد أن تستمر الزيادة في استثمار الرأسماليين.

هذا وفي الوقت الذي ترى فيه نظرية مالتس أن مشكلة الفقر سببها حجم السكان زيادة أو نقصا إزاء كمية الإنتاج الغذائي. وأن مستوى الكفاف واستمراره حلا لمشكلة الفقر مرهون باستمرار توسع استثمارات الرأسمالي لا إلى استغلاله، نرى الاقتصاد الإسلامي لم يعمل على حل مشكلة الفقر عند مستوى الكفاف بل عمل على رفع المستوى إلى الرفاهية الاقتصادية لا إلى توفير الضرورات فقط.

ومن ثم فإنه عمل على حل مشكلة الفقر التي أرجعها إلى الإنسان نفسه «وإلى سوء نظامه وفساده» كالتالي:

١- عدم تركيز تداول رأس المال بين الأغنياء فقط «كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم».

٢- مشكلة الفقر تعود إلى اختلال التوازن بين الإنتاج وعدالة التوزيع ومن ثم فإن الفقر يتحقق إذا زاد الإنتاج ولم تتحقق عدالة التوزيع أو العكس عندما يتحقق عدالة التوزيع ولم تتحقق زيادة الإنتاج أو الإنتاج ذاته ومن ثم فقد رأى أن الإنتاج بدون عدالة توزيع يعتبر احتكارا واستغلالاً، والإسلام ينهى عن الاحتكار والاستغلال، وأن عدالة التوزيع بدون إنتاج تعد فقراً موزعاً، والإسلام أيضا ينهى عن ذلك.

٣- عدم اكتناز الذهب والفضة: أي الأموال وحجبها عن التدفق في قنوات الاستثمار والإنفاق فيما يعود بالنفع لصالح المجتمع والأفراد ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[سورة التوبة: الآية ٣٤] ولنا أن نتصور مدى الضرر الذي يعود على المجتمع والأفراد نتيجة حجب المال عن الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى:

١- انكماش حجم المشاريع

٢- ضآلة الناتج القومي

٣- تضاؤل فرص العمل وانتشار البطالة

٤- ضعف مستوى دخل الفرد والدخل القومي عموما..

٥- اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع من أغنياء كانزين وفقراء معدمين.

وذلك كله يرفضه الإسلام وينهى عنه، وينذر الذين لا يستجيبون للاستثمار والإنفاق بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة..

وسبب ذلك كله هو كما أشرنا فساد الإنسان وفساد سياساته الاقتصادية، وعدم اتباع التخطيط السليم وعدم قدرته على إدارة الموارد وتنميتها وزيادتها أو توجيه الإنتاج إلى غير منفعة الفرد والمجتمع.

﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾(الإسراء: الآية ١٦) من ذلك يتضح أن المشكلة تتلخص في «الإنسان وفساد سياساته الاقتصادية وعدم التزامه بالأخلاقيات بجانب هذه السياسات الاقتصادية».

ولعل ما أشرنا إليه مما ورد في القرآن على لسان «النبي يوسف عليه السلام» من تشخيص وعلاج الأزمة الاقتصادية يبين أن الحل لمشكلة الفقر وغير الفقر يكمن في الإنسان نفسه، وفي سلامة تخطيطه لإدارة الأزمات الاقتصادية وإدارة سياساته الاقتصادية عمومًا...

نعود مرة أخرى إلى الأغنياء المترفين «أى أصحاب رءوس الأموال» الذين انغمسوا في ترف الحياة ، وانصرفوا عن العمل وركنوا إلى الراحة

والملذات والفساد على حساب الفقراء فما كان من نتيجة ذلك إلا اهتزاز البناء الاقتصادي ثم التدمير الكامل لهذا البناء.

ولو تأملنا الحضارات منذ مولد التاريخ حتى الآن سنجد أن كل حضارة تبدأ بداية متواضعة ثم تأخذ في الاتجاه الصاعد إلى أن تبلغ أعلى قمة ثم تميل إلى الهبوط تدريجيًا حتى مرحلة الدمار والانهيار. وقد أرجع «ابن خلدون» ذلك إلى الترف الحضاري. ولنا أن نعرض الآية الثانية التي تؤكد ذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾(يونس: الآية ٢٤).

مما سبق يمكن أن نستخلص النتائج الآتية:

١- مشكلة الفقر ترجع إلى خلل التوازن بين الإنتاج وعدالة التوزيع.

٢- أيضا ترجع إلى خلل التوازن بين الروحانيات والماديات

٣- الترف الإنساني والحضاري وهو خلل في التوازن الطبقي

هذا وقد وضع النظام الاقتصادي في الإسلام الحلول المعالجة للنتائج السابقة

أولا: حقق التوازن بين الروحانيات أو الأخلاقيات أو العقائديات وبين الماديات فلم يؤسس على الروحانيات فقط إذ لا رهبانية ولا كهنوت فيه.

ولا على الماديات فقط إذ لا رأسمالية ولا شيوعية فيه بل المصلحة والنفع اللذان يندرج تحتهما مصلحة الفرد والجماعة، فلا مراعاة لمصلحة الفرد فقط دون الجماعة، ولا مراعاة لمصلحة الجماعة فقط دون الفرد..

ومن ثم فقد تأسس ذلك وفقا لقواعد فقهية أصولية منها:

١- المصالح المرسلة.

٢- درء المفاسد المقدم على جلب المصالح. فإذا كان هناك ترف للأغنياء فقط- وهو مفسدة للمجتمع ـ حق للدولة أن تقضي على هذا الترف لمصلحة الفقراء.

ومن هنا قرر النظام الإسلامي حقوقا اقتصادية واجبة الأداء وهي الزكاة

وهي حق للفقراء في أموال الأغنياء... ويحق للدولة أن تتدخل ولو بالقوة في انتزاع هذا الحق المقرر للفقراء من مال الأغنياء. كما أن هذا الحق ليس للفقير وحده بل لفئات أخرى حددها القرآن وهي على وجه التحديد «...إنما الصدقات.

١- للفقراء
٢- والمساكين
٣- والعاملين عليها
٤- والمؤلفة قلوبهم
٥- وفي الرقاب
٦- والغارمين
٧- وفي سبيل الله
٨- وابن السبيل

} زيادة الدخول بجانب دواعي أخلاقية عقائدية مثل إعطاء المؤلفة قلوبهم وتحرير رقاب الأرقاء والغارمين

وهنا يكمن دور الاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية وفي استمرارية الاستثمار كي تؤدي بعد التنمية إلى الرفاهية الاقتصادية كما لا يخفى بأن الاستثمار سوف يتطلب الاستمرار في طلب العمال...وبالتالي فإنه بذلك لن يكون هناك خلل في التوازن بين الإنتاج وزيادة السكان ــ كما لن يكون هناك خلل في التوازن بين مستوى الأجور وزيادة العمال ـ كما لن يكون هناك تعارض بين زيادة الأجور وزيادة العمال.

هذا مع ملاحظة أن الزكاة ركن أساسي في الإسلام لا يكتمل إلا بها ...كما أنها الركن الذي يلي إقامة الصلاة مباشرة، ومن ثم فإننا نقول بأن الجانب المادي في الإسلام مقترن بالجانب الروحي الأخلاقي، وكان هذا المبرر لولي الأمر في محاربة المانعين لها أو المنكرين لها...وحروب الردة في خلافة أبي بكر الصديق لتحصيل الزكاة ولو عقال بعير من المانعين لها، خير شاهد على ذلك...

كما نلحظ ملحوظة أخرى على جانب كبير من الأهمية هي أن تطبيق النظام الإسلامي تطبيقاً سليماً .. سوف يلغى كل العيوب الطبقية .. وسوف يصل بالدخول إلى مستوى الرفاهية والإشباع الكامل .. لدرجة أنه لن يكون في المجتمع أو الدولة فقير أو محتاج أو عامل يصارع من أجل تحسين دخله بالمطالبة بزيادة أجره.

وخير شاهد على ذلك فترة الحكم التي تولاها «عمر بن عبد العزيز» تلك الفترة التي سادت فيها كل أنواع التوازن وفاضت أموال الزكاة لدرجة أنه بعث منادين في كل أرجاء الدولة الإسلامية لدعوة الفقراء لأخذ حقوقهم من هذه الأموال فلم يتقدم أحد...نظراً لأن كل فرد في الدولة أدى واجبه كما أن كل فرد أخذ حقه، حتى بلغ إشباعه الحدى أعلى درجة، ولم يعد في حاجة إلى مال لأن أي زيادة في المال عنده بالقياس الحدى سوف تساوي صفراً.

ولقد أثبتت التجارب فشل الأنظمة والمذاهب الوضعية، وذلك نتيجة للخلل في التوازنات التي أشرنا إليها.

ولقد انهار النظام الرأسمالي القائم على دكتاتورية الفرد وترك الحرية له يعمل كيف يشاء.. اعتمادا على آليات واقتصاديات السوق، كما انهار النظام الشيوعي القائم على دكتاتورية طبقة العمال «البلورويتاريا» مع إلغاء الملكية الخاصة، وكل الملكية في يد الدولة، وهذا ضد الفطرة والطبيعة.

ومن ثم فإنه إذا كانت الرأسمالية فرطت والشيوعية أفرطت فإن النظام الإسلامي قد خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين....